من التراث اللغوى

الحزاز القيروانى وكتابه فى ضرورة الشعر

للدكتور رمضان عبد التواب

— ٢ —

يرتبط موضوع الضرورة الشعرية ، بنظرة علماء العربية القدامى ، إلى لغة الشعر والنثر من حيث وجوب خضوع كل منهما ، لخصائص لفظية وتعبيرية واحدة . وانطلاقا من هذه النظرة ، أخذ علماء العربية يستشهدون بالمنظوم والمنثور ، على قضايا اللغة والنحو ، بيد أنهم سرعان ما لاحظوا وجود بعض التغييرات فى البنية أو التركيب أو الإعراب ، فى بعض لغة الشعر ، تنحرف بها عن سنن العربية وقواعدها العامة .

واختلف موقف هؤلاء العلماء من هذه الظاهرة ، فذهب من كان منهم يؤمن بالسليقة اللغوية ، وارتباطها بالجنس والوراثة إلى عد كل ما جاء عن العـــرب حجة لا تنقض ، ولو خالف القياس أو الشائع والمألوف فى اللغة ، وترتب على هذا أنهم ما كانوا يجرءون على تخطئة الشعراء ، الذين كان يضطرهم وزن الشعر وموسيقاه إلى مخالفة النظام اللغوى فى بعض شعرهم ، سواء فى بنية الكلمات أو فى الإعراب ، أى أنهم لم يعترفوا بما يسمى : «ضرورة الشعر» وراحوا يتكلفون فى التأويل والتخريج مالا يحتمل ، أو يصنعون روايات أخرى تخلو من الخلل الواقع فى هذا الشعر [1].

على أن منهم — وهم قلة — من لم يغال فى تقدير كل ما وصل إلينا ، من كلام الشعراء الأقدمين ، بل اعترف بأن هناك ضرورات للوزن الشعرى ، تلجىء الشعراء أحيانا إلى مخالفة المألوف ، من ألفاظ اللغة وقواعدها ؛ ولذا عد ما جاء من ذلك فى أشعار القدماء ، شذوذا عن القاعدة ، ومن هؤلاء العالم اللغوى حمزة بن الحسن

---

(١) للاستزادة فى هذا الموضوع ، راجع الفصل الذى عقدناه بعنوان : « ضرورة الشعر والخطأ فى اللغة » فى كتابنا : « فصول فى فقه العربية» ص ١٤٢ — ١٦٨

الإصبهانى (المتوفى سنة ٣٥٠هـ)[١]، والعالم الناقد القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى (المتوفى سنة ٣٦٦ هـ)[٢]، وأبو عبدالله محمد ابن شرف القيروانى (المتوفى سنة ٤٦٠هـ)[٣] وغيرهم .

ومن هنا اتجه بعض العلماء إلى البحث فى الضرورات الشعرية ؛ فمنهم من خصص للكلام فيها فصولا من كتبهم فى اللغة والنحو ، ومنهم من أفردها بالتأليف ، كأبى العباس المبرد[٤]، وغيره، حتى قال ابن فارس اللغوى (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ) فى رسالته ذم الخطأ فى الشعر[٥]: «وصنفوا فى ضرورات الشعر كتبا ».

ومن هؤلاء العلماء ، الذين خصوا الضرورة الشعرية بالتأليف أبو عبدالله القزاز فى كتابه الذى نقدمه هنا ، حيث وقفه على البحث فيما يسـوغ للشاعر دون الناثر ، من وجهة نظر علماء اللغة .

وقد أشار القزاز فى مقدمة كتابه هذا (نشرة تونس ٢٣ = نشرة الإسكندرية٢٩) إلى موضوع الكتاب ، والغرض منه ، فقال : « هذا الكتاب أذكر فيه إن شاء الله ، ما يجوز للشاعر عند الضرورة ، من الزيادة والنقصان ، والاتساع فى سائر المعانى ، من التقديم والتأخير ، والقلب والإبدال وما يتصل بذلك من الحجج عليه ، وتبيين ما يمر من معانيه ، فأرده إلى أصوله ، وأقيسه على نظائره ، وهو باب من العلم ، لايسع الشاعر جهله ، ولا يستغنى عن معرفته ليكون له حجة لما يقع فى شعره ، مما يضطر إليه ، من استقامة قافية ، أو وزن بيت ، أو إصلاح إعراب » .

فالغرض الذى يرمى إليه القزاز تعايمى كما يظهر من العبارة السابقة ، ويعزز ذلك قوله بعدها :« وذلك أن كثيرا ممن يطلب الأدب ، وأخذ نفسه بدراسة الكتب إذا مر ببيت لشاعر من أهل عصره، أو لطالب من نظرائه ، فيه تقديم أو تأخير ، أو زيادة أو نقصان ، أو تغيير حركة عما حفظ من الأصول المؤلفة له فى الكتب ، أخذ فى التشنيع عليه ، والطعن على علمه ، والإجماع على تخطئته . ولو نظر بعين الحق لعلم أن ذلك لا يخرج إلا من وجهين : إما أن يكون ذلك جائزا ، لعلل تغيبت عنه لم يبلغ النهاية من علمها ، وهو كذلك، ووهمه الذى لعله إن نبه عليه ، أو أعاد نظره فيه رجع عنه إلى الصواب ، وتخطاه إلى ما لا مطعن فيه من الكلام ؛ إذ كان غير معصوم من الخطأ ، ولا ممنوع من الزلل » .

---

(١) انظر التنبيه على حدوث التصحيف ١٥٧ — ١٥٨

(٢) انظر الوساطة بين المتنبى وخصومه ٤ ، ٩

(٣) انظر اعلام الكلام ٣٧

(٤) انظر إنباه الرواة ٣ / ٢٥٢ وبغية الوعاة ١ / ٢٧٠

(٥) انظر ذم الخطأ فى الشعر ٢٩

وتدعيما لهذا الاتجاه التعليمى ، يبدأ المؤلف بمناقشة بعض الأخطاء ، التى أخذها علماء العربية القدامى على بعض الشعراء ، محاولا أن يجد لها وجها من الصواب ، مستغلا بعض الشواهد الشعرية ، التى يعدها هؤلاء العلماء من الضرورات الشعرية ، فيقول مثلا — فى بيت أبى نواس :

نَبِّه نديمَك قد نَعسْ
يسقيك كأساً فى غلسْ

« قالوا : كان الوجه : (يسقك) كما تقول فى مثله : (ارم زيدا يرمك) فتحذف الياء للجزم ، وهذا على ما أصل فى الكتب المختصرات ، على ماقيل ، غير أن لجوازه وجها من العربية ، وهو أن الشاعر له أن يجرى المعتل مجرى السالم ، فيتوهم أن الياء كانت متحركة ، وأنه أسكنها للجزم ، على أصل مايفعل فى السالم . ومثله قول الشاعر .

ثم نادى إذا دخلت دمشقاً
يا يزيد بن خالد بن يزيد

فقال : (نادى) ، وهو أمر ، فأثبت الياء على ماذكرنا » .

وقد يستغل بعض القواعد العامة ، المبنية على السماع أو القياس ، والتى أقرها بعض النحويين ، فيستدل بها على صحة مذهب الشاعر ، فيما عد خطأ عليه ، كقوله فى بيت أبى نواس :

كمَنَ الشنآن فيه لنـا
ككمُون النار فى حَجَرِهْ

« قالوا : والنار مؤنثة ، فكان الوجه أن يقول : ككمون النار فى حجرها . وهذا ظاهره على ماقالوا ، ولكن العرب تتسع ، فتذكر المؤنث لمعنى تخرجه له ، يئول به إلى التذكير كما قال امرؤ القيس :

بَرَهْرَهة رَخْصَـة رُؤْدة
كخُرعوبة البـانة المنفطِرْ

فذكّر (الخرعوبة) و (البانة) ، لأنه يريد : (الغصن) أو نحوه من المذكر » .

وبعد أن يورد شاهدا آخر من شعر أبى ذؤيب الهذلى ، يقول : « هذا ، على أن بعض النحويين يقول : كل مالا روح له يجوز تذكيره وتأنيثه ، وهذا وإن لم يكن بشىء فقد ذكرنا بعض ما يعضده من شعر العرب » .

وقد يدفع الخطأ عن الشاعر ، بالاتجاه إلى تفسير النص الشعرى ، على نحو جديد من الفهم ، ينأى عن العيب الذى أخذ عليه فيذكر مثلا أن العلماء أخذوا على أبى تمام قوله :

أظن دموعها سنن الفريد
وهى ساكاه من نحر وجيد

وأنهم قالوا : « فالسنن الطريق ، وأضاف إليها الفريد ، وشبه الدموع بها ، وكان الوجه أن يقول : أظن دموعها الفريد ، لأنه هو الذى يشبه الدمع لا طريقه » ، ولكن القزاز يخالفهم فى هذا الفهم ، ويرى أن

الشاعر إنما أراد : « أظن سنن دموعها سنن الفريد ، يريد أن يشبه تتابع الدموع ، وهو سننه ، بتتابع الفريد إذا وهى سلكه » .

وعلى الرغم من أن القزاز ، يصرح بأنه لن يخرج فى مناقشته لعيوب الشعر فى هذا الكتاب ، عن دائرة النحو ، وأنه لن يلتفت إلى ما أخذ على الشعراء فى غير النحو ، من عيوب المعانى والألفاظ والأوزان وما إليها ، حتى لا يكثر ما أراد تقليله ، ويصعب ماقصد تسهيله ، ويبعد ما أمّل تقريبه — نقول : على الرغم من ذلك ، فإنه تعرض لعيوب المعانى والألفاظ والأوزان ، وناقش كثيراً منها ، وأسرف فى الاستشهاد عليها ، حتى شغل الكلام عليها حوالى ثلاثين صفحة من صفحات الكتاب ، ليدلل على أن « من طلب عيباً وجده ، ومن طلب مخرجاً لم يفته » .

ولذا نراه يتلمس المخارج ، لما أخذ على الشعراء من هذه العيوب ، فيذكر — مثلا — ماأخذ على المرقش فى قوله يذكر امرأة :

صحا القلب عنها على أن ذِكْرَةً
إذا خطرت دارت به الأرض قائماً

فقد قالوا : كيف يصحو عنها من إذا ذكرت ، دارت به الأرض ؟ ويدفع ما عابوه بقوله : « وهذا أيضاً من العنت ، لأنه يريد أنه ترك طلابها ، على أنه فى هذه الحال من الوجد بها » .

وعلى هـذا النحو ، يحاول تصويب المعنى ، فى قول زهير بن أبى سلمى ، يذكر الضفادع :

يخرجن من شربات ماؤها طحل
على الجذوع يخفن الغم والغرقا

فقد عابه العلماء بقولهم : « ليس خروج الضفادع من الماء ، مخافة الغم والغرق ، إذ كانت حياتهن إنما تكون مع كثرة الماء » . ولكن القزاز يرد ما عابوه بقوله : « وهذا أيضاً ليس بعيب ، وإنما أراد التبالغ ، أن يخبر أن هذه الضفادع ، التى إنما حياتها مع كثرة الماء ، قد زاد الماء عليها حتى صارت تهرب منه ، وجعل ذلك خوف الغم والغرق ، لأنه عادة من هرب من الماء من الحيوان » .

وبمثل هذا المنهج يعالج عيوب اللفظ والوزن ، يصوب ماذهب إليه الشاعر حينا ، ويسكت عنه أحياناً ، إلى أن يختتم هذه المقـدمة بقوله : « وهذا كثير إن تقصيته طال الكتاب ، وخرج عما قصدته من الاختصار » .

ولا تمنعنا هذه العبارة ، من القول بأنه قد خرج فعلا فى هذه المقدمة عن حد الاختصار ، كما أننا نستطيع أن نضيف إلى هذه الملاحظات ، ملاحظة أخرى تتصل باضطراب منهجه فى العرض والمعالجة لهذه العيوب ، حيث تناول أولا بعض عيوب المعانى ، ثم انتقل إلى الحديث عن عيوب الألفاظ ، وأتبع ذلك بالرجوع إلى ذكر

عيوب أخرى من عيوب المعنى ، ثم تكلم على عيوب الوزن :

وهذا الاضطراب المنهجي، سوف نلاحظه كذلك فى معالجته مسائل الضرورات كما سيأتى . بعد هذا يأخذ القزاز فى عرض مايجوز للشاعر فى شعره ، من غامض العربية ومستنكرها فى المنثور، على حد تعبيره ، ولنا على هذا العرض ملاحظات أهمها :

١ ــ لم يختط المؤلف لعرضه هذا منهجا متناسقاً ، يجمع فيه النظير إلى نظيره ، والمسألة إلى مايشاكلها ، بمعنى أنه لم يلتزم جمع مسائل الضرورة المتصلة بالإعراب ، ومسائلها التى ترجع إلى الحذف ، والأخرى التى يكون موضوعها الزيادة ، أو التغيير والتبديل فى بنية الكلمة ، وغير ذلك فى مكان واحد ، بل كان يعرض مسألة أو مسائل من هذه ، ويتبعها بأخرى من تلك ، ثم يعود إلى مايشاكل الأولى . : . وهكذا .

خذ مثلا حديثه عن ضرورات الإعراب فى أول كتابه ، حيث يورد عدة مسائل من هذا الضرب ، ثم ينتقل (فى المسألتين ١٣ ، ١٤) إلى الكلام على وضع المفرد فى موضع الجمع وبالعكس ، ويتبع ذلك بذكر بعض ضرورات المعانى والحذف ، ثم يعود (فى المسائل ١٧ ــ ٢٠) إلى ضرورات الإعراب . وفى المسألة رقم (٢٠) يتناول مسألة من مسائل الضرورة فى الصيغ ، يعود بعدها مباشرة إلى عدة مسائل أخرى فى ضرورات الإعراب :

ونستطيع أن نتتبع هذا الاضطراب فى الكتاب كله ، مما يجعله أشبه بكتب الأمالى ، من حيث فقدان المنهجية فى عرض المسائل ومعالجتها ، وتنسيق تناولها .

٢ ــ يتبع المؤلف أسلوباً ، يكاد يكون واحداً فى معالجة كل ضرورة ، حيث يبدأ ببيان نوع الضرورة الجائزة للشاعر ، ويسوق شاهدا أو أكثر على جوازها ، مبينا ــ فى كل شاهد ــ موضع الضرورة ، ووجه مخالفة الشاعر للأصل فيها ، ويعلل لجوازها . وكثيراً مايورد من أقوال علماء اللغة ، مايكشف عن وجه الصواب فيها ، وقد يدلى برأيه مؤيداً وجهة النظر التى ارتضاها . والأمثلة على ذلك كثيرة فى الكتاب كله :

٣ ــ التوسع فى التماس الضرورات ، ويدخل فى هذا الباب ماتعده بعض المذاهب ضرورة، على حين ترفضه المذاهب الأخرى من ذلك على سبيل المثال :

حذف الإعراب على قول قوم من النحويين إذا اضطر الشاعر إلى ذلك، وهذا لايجوز عند أكثرهم فى كلام ولاشعر (المسألة ٤١) ومنها : إفراد واحد « كلتا » عند الكوفيين وهذا لايجوز عند البصريين (المسألة ٩٦) ومنها : حذف ألف الاستفهام ، وليس فى الكلام عليها دليل، وهذا جائز فى الضرورة عند الكوفيين ، ويمنعه البصريون (المسألة ١١٨) ، وغير ذلك كثير ، مما جعل كتابه يحوى ١٤٣ مسألة فى الضرورة .

٤ — كثيراً مايستدل القزاز بأقوال العلماء السابقين ، على بعض القضايا التى يعالجها ويهمل نسبة هذه الأقوال إلى أصحابها ، مما يجعل البحث عن هذه الأقوال فى مصادرها صعب المرام ، وعباراته التى يصدر بها هذه الآراء كثيرة ومتنوعة منها مثلا : « قالوا » و« قال قوم» و « أنكر قوم » و« قد زعم قوم » و« بعضهم يرويه » و« أنكر بعض أهل النظر » و« زعم بعض أهل النظر » و« قال بعض النحويين » وغير ذلك :

٥ — لم يكن المؤلف دقيقا دائما ، فيما ينقله من نصوص أقوال سابقيه ، إذ نلاحظ بعض التغيير فى عبارة النص فى كتاب القزاز ، وعبارته فى مصدره الأصلى ، فإذا أخذنا مثلا ، مانقله القزاز عن سيبويه فى التعليق على بيت أبى قيس بن الأسلت (المسألة ٩) :

ألا مَنْ مبلغ حسانَ عنى
أسحر كان طِبُّكَ أم جنونُ

وبيت الفرزدق :

أسكران كان ابنَ المراغةِ إذ هجا
تميماً بجوفِ الشامِ أم متساكرُ

حيث يقول القزاز : « قال سيبويه : فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينصب سكران ويرفع الطب ، وينصب سحرا ، ويرفع متساكرا وجنونا ، على قطع وابتداء كأنه قال : أم هو متساكر » .

ونرجع إلى نص سيبويه فى كتابه فإذا هو : «فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء» فانظر كيف صارت عبارة سيبويه فى كتاب القزاز !

٦ — كثرة الشواهد الشعرية فى كتابه ، فمما يلفت النظر أن المؤلف قلما كان يكتفى بشاهد أو اثنين فى المسألة التى يعرضها ؛ ولذلك جاء كتابه هذا جامعا لعدد كبير من الشواهد ، لايتناسب مع حجمه الصغير نسبيا ، وهذه ناحية من النواحى التى تجعل للكتاب أهمية خاصة ، لدى الباحثين والمحققين ، فى ميدان اللغة والنحو.

ولم يقتصر القزاز فى شواهده على الشعر ، بل كان يستمد بعض شواهده من القرآن الكريم ، وإن كان ذلك على قلة ، إذ لم تتعد شواهده القرآنية ٢١ شاهدا ، وهو يسوق الآيات القرآنية ، للاستشهاد على جواز الضرائر التى يستشهد عليها ، بلا تفرقة بين القراءة المتواترة والقراءات الشاذة .

أما الأحاديث النبوية ، فلم يأت منها بشاهد واحد ، وقد استشهد بأمثال العرب ومأثور قولها ، مثل : افتد مخنوق . أطرق كرا . ذهب فلان السمهى . أعز من الكبريت الأحمر . استنوق الجمل . قالت نخلة لأختها : أبعدى ظلى من ظلك أحمل حملى وحملك ... إلى غير ذلك :

٧ — وهناك ميزة أخرى لهذا الكتاب ، تتمثل فى عناية المؤلف — إلى حد ما ، بالتنبيه على الروايات المختلفة ، للشعر الذى يستشهد به ؛ تخلو من الضرورة التى تؤخذ على الشاعر . فإذا عرفنا أنه ترك شيئا من النص على تلك الروايات التى تخلو من الضرورة ، أمكننا أن ندرك مدى استفادة الدارسين والباحثين فى موضوع الضرورة من هذه الروايات ، وما يمكن أن يستخلصوه على ضوئها من نتائج كبيرة فى هذا الموضوع .

٨ — كذلك ينفرد القزاز من حيث الاستشهاد بالشعر ، بما أورده من بعض الشواهد ، التى يغلب على ظننا أنها من اختياره الخاص ؛ إذ لم نجدها فى كل ما وصل إلينا من مؤلفات العلماء ، الذين تعرضوا لهذا الموضوع قبله ، وأوردوا الشواهد عليه . بل إننا لم نجد مصدرا من هذه المصادر ، يضم كثرة من شواهد كتابه الأخرى ، وإنما هى مفرقة فى هذه المصادر وغيرها من تراث العربية فى فنونها المختلفة ، مما يدل على سعة اطلاع الرجل ، وتمكنه من مادة موضوعه الذى عالجه .

٩ — لم يعن المؤلف كثيرا بنسبة الشعر إلى قائله . فمعظم شواهده غير معزوة إلى أصحابها ، شأنه فى ذلك شأن كثير من المؤلفات القديمة ، وعلى رأسها كتاب سيبويه المشهور .

١٠ — يسوق القزاز بعض الشواهد مصدرة بعبارة : « قال الأول » ، وهى عبارة لم نهتد إلى وجه المراد بها ، فهى توحى فى بعض المواضع بأن المراد بها الشاعر الجاهلى ، كالربيع ابن ضبع الفزارى (المسألة ٣٤) وزهير ابن أبى سلمى (المسألة ٤٤) ، على حين يصدر بها بيتا للفرزدق فى موضع آخر (المسألة ٩٨) والفرزدق شاعر أموى إسلامى (وانظر كذلك المسألة ٤٢ والمسألة ٤٧) .

١١ — يمكن الوقوف على بعض المصادر ، التى استقى منها القزاز بعض مادة كتابه ، على ضوء ما أورده من عبارات ، عثرنا عليها بنصها فى مصادر أقدم من كتاب القزاز ، ومن أشهر هذه المصادر ، وأكثرها دورانا عند القزاز : كتاب سيبويه ؛ فهو يصرح بالنقل عنه فى ١٧ موضعا من كتابه . وقد عثرنا على بعض هذه النقول بنصها فى كتاب سيبويه بلا تغيير أو تبديل (انظر مثلا : المسألة ١٧ والمسألة ٥٦) ، وهناك بعض النقول التى أصيبت بالتغيير والتبديل ، كالمثال الذى سقناه هنا فى الملاحظة الخامسة ، كما أن هناك نقولا لم نعثر عليها فى الكتاب (انظر مثلا : المسألة ١٢ والمسألة ١٧)

ويشير القزاز فى كتابه إلى أن بعض المحدثين عاب عدداً من الشعراء ، وأخذ عليهم سقطات فى أشعارهم ، وفضل قوله على قولهم . فإذا عرفنا من كتاب العمدة (١ / ١٣٤) أنه يعنى بذلك « أبا العباس الناشىء » ، الذى ألف كتابا فى تفضيل شعره على شعر الفحول ، مثل جرير وغيره ، وسماه : « تفضيل الشعر » ، أمكننا أن نعد هذا

الكتاب للناشىء ، أحد المصادر التى نظر فيها القزاز ، وأفاد منها .

كذلك نستطيع أن نعد من الكتب التى أفاد منها القزاز : «كتاب الشعر والشعراء» ، لابن قتيبة ؛ ففى المسألتين (٥٣ ؛ ٥٤) نصوص تكاد تتفق مع مافى هذا الكتاب فى العبارة وترتيب الشواهد .

ويروى القزاز عن المبرد ، فى ثلاثة مواضع من كتابه ، ولم نعثر على نص رواية المبرد فى كتبه التى بين أيدينا ، كالكامل ، والفاضل ، والمقتضب ، والمذكر والمؤنث ؛ وأغلب الظن أنه كان متأثرا فيها بكتاب المبرد المفقود ، فى ضرورة الشعر .

كذلك يروى القزاز عن الفراء ، فى مواضع ثلاثة من كتابه ، وقد راجعنا كتب الفراء ، التى بقيت لنا من مؤلفاته ؛ وهى : معانى القرآن ، والمذكر والمؤنث ، والأيام والليالى ، والمنقوص والممدود ، فلم نجد هذه النقول بنصها فى هذه الكتب ، غير أنه مما يلفت النظر أن القزاز أورد فى موضع واحد (المسائل ٨٦ ؛ ٨٧ ؛ ٨٨) عددا من الشواهد ، نجدها بترتيبها فى معانى القرآن للفراء ١ / ٦٦ — ٦٨ فلعله نظر فيه ، وأفاد منه .

وقد أشار القزاز فى موضعين من كتابه هذا ، إلى كتاب آخر له ، هو كتاب : « الحروف » ، وأحال عليه ، ويبدو أنه كان قد فرغ من تأليفه قبل كتابه فى الضرائر .

هؤلاء هم العلماء الذين نص عليهم القزاز فى كتابه ، ولايعنى هذا أنه لم يفد من مؤلفات غيرهم ، ففى كتابه إشارات كثيرة إلى أقوام غيرهم ، لم ينص على أسمائهم ، وإن كان قد نقل عنهم واستفاد من مؤلفاتهم ، بصريين وكوفيين وغيرهم ؟

أما عن تأثر اللاحقين فى مؤلفاتهم ، بكتاب القزاز الذى نتحدث عنه ، فإن التأثر لايظهر إلا عند تلميذه ابن رشيق القيروانى فى كتابه : « العمدة » ، فقد نقل عن أستاذه قصة ملاحاة مسلم بن الوليد ، وأبى نواس ، كما رواها القزاز فى هذا الكتاب (انظر العمدة ٢/١٩١) .

١٢ — بقيت ملاحظة أخيرة ، تتصل بلغة القزاز فى مؤلفه هذا ، وهى فى مجموعها لا تخرج عن طابع الفصاحة ، غير أن له بعض الاستعمالات اللغوية ، غير المألوفة فى اللغة ، من مثل قوله : « وهذا فليس منه » (المسألة ٦) ، وقوله : « واللام فعليها الإعراب » (المسألة ٨١) ، وقوله : « والعرب فمن كلامها » (المسألة ٨٥) ، ودخول الفاء فى مثل هذه العبارات من أساليب القرآن الكريم .

كما أنه يستخدم كلمة « سائر » حينا بمعنى « الباقى » (المسألة ٨١) وهو الاستعمال الفصيح ، وأحيانا يستخدمها بمعنى « جميع » (المقدمة ، والمسألة ٣٨) ، وهذا الاستعمال

من أوهام الخاصة وأغلاطهم ، عند الحريرى فى كتابه درة الغواص فى أوهام الخواص ٢ وهناك قلة من العبارات ، اختصرها القزاز اختصارا ، أضفى غير قليل من الغموض على المراد منها ، وأحوجنا إلى شرحها ، ليظهر معناها ، فمن ذلك قوله : « وهذا بمعنى التعجب » ، يعنى أن التفضيل بمعنى التعجب فى شروط صياغة كل منهما ، فحيث لايجوز صياغة التعجب ، مما الوصف منه على أفعل مباشرة ، كذلك لايجوز فى التفضيل (المسألة ١٢٢)

هذه ملاحظات ، أردنا بها أن نحدد بعض الملامح العامة ، لمنهج القزاز ومادته فى هذا الكتاب ، تهدى الباحث فيه والمهتم بقضاياه.

والله أعلم .

رمضان عبد التواب